المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/04/2013

حقوقيون يرفضون إسناد آلية مناهضة التعذيب لمجلس الصبار

المصدر: | 23 أبريل 2013 | جهات | 5 مشاهدة

تمسكت ''المجموعة الوطنية للترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب'' و''اللجنة المغربية ضد التعذيب''، بالتعجيل بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وإسناد مهمتها إلى جهة مستقلة خاصة أنه سيعهد إليها زيارة ومراقبة أماكن الاحتجاز

من مراكز شرطة وسجون ومراكز احتجاز الأحداث وشرطة الحدود ومناطق العبور في المطارات والموانئ ومراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء، ومؤسسات العلاج النفسي، ومقرات الخدمات الأمنية والاستخباراتية، ومقرات الاحتجاز في ظل الاختصاص القضائي العسكري، ووسائل النقل الخاصة بالسجناء والمحتجزين أو أي مكان عام أو خاص للاحتجاز لا يسمح فيه للشخص المحتجز بمغادرته كما شاء، بأمر من أي سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات الأخرى.

وقال عبد الإله بنعبد السلام، فاعل حقوقي وأحد أعضاء المجموعة، في اتصال هاتفي أجرته معه ''الصباح''، إن لقاء جمع مكونات المجموعة واللجنة، ألح على ضرورة التعجيل بإحداث هذه الآلية، خاصة بعد إعلان المغرب عن مصادقته على اتفاقية مناهضة التعذيب، مضيفا أن الجمعيات الحقوقية المكونة للمجموعة تشبثت بمطلب إسناد الآلية إلى جهة مستقلة، بعدما تبين لها أن الدولة تدفع في اتجاه إسناد هذه المهمة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بنعبد السلام، أن اللقاءات التي عقدتها المجموعة واللجنة أفضت إلى عدة مقترحات بشأن تركيبة الهيأة، ومهامها، مضيفا أن إعلان المغرب مصادقته على البروتوكول تجاوز مرحلته الأولى، و''بقي الآن أن تمر المصادقة عبر البرلمان، قبل وضع وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة، لكن هذا الإجراء يجب أن يصاحبه إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، المنصوص عليها ضمن مواد الجزء الرابع من البرتوكول نفسه والحرص على أن تمنح كل الاختصاصات المنصوص عليها في البرتوكول الاختياري''.

ودعت الجمعيات نفسها السلطات الحكومية بالتسريع باستيفاء المسطرة الدستورية للمصادقة على مشروع القانون رقم 12-124 القاضي بموافقة المغرب على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، وإطلاق مشاورات مفتوحة مع مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الحركة الحقوقية بخصوص إنشاء هذه الآلية المنصوص عليها في الفصول من17 إلى 24 من البرتوكول، وذلك بمجرد استكمال مسطرة التصديق.

وتستعد الجمعيات نفسها لعقد يوم دراسي في الأيام القليلة المقبلة، حسب ما أكده بنعبد السلام، مضيفا أن هذه المناسبة ستكون فرصة لمحاولة إيجاد تصور مشترك للآلية نفسها، وتحديد برنامج الترافع خلال المرحلة المقبلة .

ضحى زين الدين

منيب: الانفصال يتغذى من الفساد والإفلات من العقاب

المصدر: | 23 أبريل 2013 | جهات | 4 مشاهدة

طالبت نبيلة منيب، الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، خلال اللقاء الذي دعا إليه مستشارو الملك وحضره قادة الأحزاب السياسية، الاثنين الماضي، على خلفية مسودة المقترح الأمريكي القاضي بتوسيع صلاحية «مينورسو»، بضرورة الإشراك المستمر للقوى الفاعلة، من أجل موقف قوي بخصوص قضية الصحراء
، وليس استدعاؤها، فقط، عند حدوث أزمة.
وقالت منيب إن الإشراك يتطلب الحاجة إلى التوصل بالمعلومة في حينها، والحصول على المعطيات، من أجل الوعي بالتطورات وتحليلها بارتباطها بالتغيير في مقاربة مجلس الأمن الذي يتحدث عن هيأة مستقلة للإشراف على وضعية حقوق الإنسان بالمنطقة، قصد تنظيم المواجهة وإيجاد المداخل لتقوية موقف المغرب وتفادي حلول ليست في صالح سيادة المغرب، الذي ربط دوما، استقلاله باستكمال وحدته الترابية.
وأوضحت الأمينة العامة في اللقاء نفسه الذي جلب حضورها له عددا من الانتقادات داخل الحزب وخارجه، أن الحزب الاشتراكي الموحد ما فتئ يؤكد على أن تقوية موقف المغرب، لا يمكن أن تتم دون تقوية الذات المغربية بالديمقراطية غير المنقوصة وباحترام وضمان الحقوق، بمباشرة الإصلاحات المؤسساتية التي ستمكن من ممارسة السيادة الشعبية وفتح آفاق البناء المغاربي.
وقالت منيب إن تخوف المنتظم الدولي، المعبر عنه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، يستند إلى الهشاشة الأمنية التي تزحف على المنطقة، والتي تهدد جهات أوسع في ظل تنامي الجماعات المسلحة، والتحاق أفواج من الشباب الصحراوي بها، بسبب انسداد الأفق واستفحال الأزمة الاجتماعية وضعف فرص الشغل.
وأردفت الأمينة العامة أمام مستشاري الملك «خلال زيارتي الأخيرة لكلميم، لاحظت تزايدا للنزعة الانفصالية، خاصة في صفوف الشباب، الذي فقد الثقة في ظل استمرار النخب الفاسدة في كتم أنفاس العباد والبلاد. «نخب فاسدة قائمة على الشأن العام المحلي والجهوي، تستغل نفوذها لتعيث فسادا ونهبا للثروات والخيرات». وقالت «إن الانفصال يتغذى من الفساد والإفلات من العقاب، وهناك تذمر لدى الشباب في مناطق أخرى، لكن الوضع يظل أكثر حساسية في الأقاليم الجنوبية».
وأبرزت منيب أن رفع التحديات الداخلية والخارجية يتطلب تطوير البناء الديمقراطي المحلي والجهوي والوطني والتأسيس للجهوية التي تعطي معنى للامركزية واللاتمركز، وتساعد على بروز نخب محلية، قادرة على خلق تنمية جهوية والعمل على محاربة الفساد والمفسدين (فساد سياسي واقتصادي وبيئي...) وضمان التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية.
وقالت منيب «إن قضية حقوق الإنسان ليست فقط فزاعة تستعملها «بوليساريو» لطمس أوضاع اللاجئين، لكن هناك خرقا للحقوق وتراجعا في مجال الحقوق والحريات. هناك فساد وإحباط، إذ لا يكفي تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجالس الجهوية، بل لا بد من إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان استقلال ونزاهة القضاء وتقوية الجبهة الداخلية بالديمقراطية والحقوق».
يوسف الساكت

وجدة

يوم دراسي حول الحق في الولوج للعلاج

المساء

2017/7

احتضنت مدينة وجدة، نهاية الأسبوع الماضي، يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك بتعاون مع مؤسسة فريديرش ايبرت حول موضوع «الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية».

ويندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي، حسب بلاغ للجنة، ضمن اختصاصاتها في تفعيل وتنفيذ مشاريع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامجه على الصعيد الجهوي المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها ومن ضمنها الحق في الصحة والولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

وقد ركزت أشغال هذا اللقاء على تشخيص واقع الخدمات الصحية بالجهة من خلال الوقوف على الخريطة الصحية والبنيات والمؤسسات الاستشفائية والوسائل المادية والموارد البشرية والإطار القانوني والتنظيمي والإداري بالإضافة إلى العرض الصحي العمومي والخدمات الطبية والصحية وأنظمة التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

النقابة تقرر مخاطبة البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الإعتداءات على الصحافيين

7789/5

تدارس المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، خلال اجتماعه العادي مؤخرا، جملة من المواضيع المرتبطة بقضايا المهنة والمهنيين وبانشغالات النقابة والتزاماتها وطنيا وقاريا ودوليا.

وبعد استعراض أهم الاكراهات التي أثرت على موعد تاريخ انعقاد المؤتمر الوطني للنقابة، بسبب ثقل الملفات والقضايا التي انخرطت فيها النقابة،قرر المكتب التنفيذي دعوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى الاجتماع لتحديد التاريخ المناسب للمؤتمر والشروع في التحضير المادي و الأدبي له.

تطورات أشغال اللجنة العلمية الاستشارية ، المكلفة برأسة مسودات مشاريع القوانين المتعلقة بمشروع مدونة الصحافة والنشر، كانت من بين نقط جدول أعمال المكتب التنفيذي. وبعد الإحاطة باجواء النقاش على مستوى اللجان وعلى إسهامات مختلف مكوناتها، وعلى بعض المواقف ، قرر المكتب التنفيذي مواصلة الحضور والمساهمة في أشغال اللجنة العلمية الاستشارية ، والتشبث بمواقف النقابة في العديد من النقاط والقضايا ذات الأهمية البالغة ، بالنسبة لحرية الصحافة و مستقبل المهنة ، وإجراء المشاورات اللازمة مع أطراف معنية ، وتحضير مذكرة تفصيلية في هذا الصدد.

وأطلع المكتب التنفيذي على التحضير المكثف الجاري لاستقبال المغرب للمؤتمر الثالث لفيدرالية الصحافيين الأفارقة الذي ستحتضنه الدار البيضاء نهاية الشهر الحالي. وتشرف النقابة الوطنية للصحافة المغربية بتنسيق مع الاتحاد الدولي للصحافيين على كل الترتيبات لتوفير ظروف إنجاح هذا المؤتمر الإفريقي الذي سيحضره مناديب عن نقابات الصحافيين بالدول الإفريقية.

وقدم الزميل سعيد كبريت ملخصا حول نجاح أشغال لقاء طنجة لمندوبي نقابات الصحافيين بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي كان مناسبة لانطلاق برنامج تخليد الذكرى الخمسينية للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، وحول بيت الصحافة بطنجة ومشروع المركز المتوسطي للأبحاث والدراسات ، نوه المكتب التنفيذي بجهود الزملاء في فرع طنجة.

وشدد على إجراء الاتصالات مع الجهات المعنية ولإسراع في تجهيز بيت الصحافة واستكمال الجانب القانوني المتعلق بتسييره.

وبعدما سجل أهمية تاسيس المركز المتوسطي للأبحاث و الدراسات بالنسبة للمغرب، و ما تم من خطوات لتحقيق هذا الانجاز، الح المكتب التنفيذي على مواصلة العمل لكسب رهان تاسيس مركز متوسطي بالمغرب و جلب الدعم له وطنيا و دوليا.

وكان لقاء طنجة لنقابات الصحافيين بدول حوض البحر الأبيض المتوسط قد ساند مقترح فرع طنجة بتاسيس مركز متوسطي و دعا النقابة و الفيدرالية الدولية للصحافيين بدعم هذا المشروع.

من جهة أخرى، واصل المكتب التنفيذي في هذا الاجتماع متابعة قضايا تنظيمية على صعيد بعض القطاعات والفروع.

وبعد الاستماع لعروض في هذا الشان ،قرر المكتب التنفيذي مساندة الحركة الاحتجاجية بوكالة المغرب العربي واستئناف الحوار بالشركة الوطنية للإذاعة و التلفزيون و مراسلة الفروع لاستكمال تاسيس تنسيقية هذا القطاع، كما قرر عقد لقاء بالدار البيضاء حول القناة الثانية و عرض خلاصاته على المكتب التنفيذي، وناقش تطورات الحوار مع فيدرالية الناشرين بخصوص الإتفاقية الجماعية الجديدة، ووضع أجندة للجموع العامة للفروع.

كما قرر متابعة المقترحات التي صدرت عن إجتماع مجلس النوع الإجتماعي للنقابة، والذي كان قد عقد في نفس اليوم ، وتبنى عددا من المشاريع لتعزيز حضور الصحافيات في هياكل النقابة، وانخراطهن في الحوار الجاري في المجتمع حول العديد من القضايا الحاسمة.

الصباح
يومية مغربية شاملة

محاولة انتحار نزيل بسجن عين قادوس بفاس

حاول «ع. ب. ع» نزيل بالسجن المحلي عين قادوس بفاس، تحت رقم 55453، يتحدر من تطوان، الانتحار شنقا عصر السبت الماضي داخل مرحاض بالجناح الجنائي ب«كارتي فرنسي»، احتجاجا على إهانته من قبل موظف بالمؤسسة، أثناء محاولته التدخين قرب مكتبه، قبل أن يتدخل زملاؤه لإنقاذه لينقل إلى مصحة السجن لتلقي العلاجات الضرورية.

وأوضحت المصادر أن النزيل بالغرفة 21 بالحي المذكور، الذي يقضي عقوبتين حبسيتين لم يدمجا، على خلفية سرقات موصوفة متعلقة بسيارات ميرسيديس بعدة مدن ما زال بعض أطرافها في حالة فرار، كان واقفا بصدد تدخين سيجارة في الساحة القريبة من المطبخ، قبل أن يطالبه موظف جالس بمكتبه، بالابتعاد وعدم التدخين.

وأشارت إلى أن استفسار هذا السجين الذي تقدم بطلب للمصالح المختصة لإدماج عقوبتين مدة كل واحدة 3 سنوات نافذة قضى أكثر من نصفها بالسجن، عن المكان الصالح لتدخينه، أغضب الموظف الذي أشار إلى عضوه التناسلي متلفظا بكلمات نابية سرعان ما تأججت وتيرتها حين تجديد «ع. ب. ع» التساؤل عن ما تلوكه الرسمية من حديث عن «الإصلاح».

وأوضحت المصادر ذاتها أن الموظف أهان السجين بشكل «سافر» أمام عشرات السجناء الذين كانوا في فترة الفسحة اليومية، ما لم يرضه قبل أن يتوجه لمقابلة رئيس المعقل ونائب المدير، اللذين استمعا إليه قبل أن يستدعى الموظف لأخذ أقواله، مشيرا إلى أن الموظف أقر أمام مسؤوليه بهذا السلوك، قبل أن يطوي الأمر مؤقتا، ليعود السجين أدراجه.

وبعد دقائق معدودة سمع نزلاء بالجناح أنينا منبعثا من داخل المرحاض، قبل أن يتوجهوا نحوه ليجدوا «ع. ب. ع» معلقا بواسطة حبل يجهل من أين حصل عليه، قبل أن يتم إنقاذه في آخر لحظة ونقله إلى المصحة، حسب ما أفادت به المصادر المتحدثة عن غيبوبة مؤقتة أصيب بها وصدمة نفسية ما زال يعاني من تبعاتها، في انتظار عرض ملفه على الجهات المختصة.

وراسل السجين، وزير العدل والحريات، في شأن إدماج عقوبتين على ذمة قضية واحدة، حكم فيهما في 23 يونيو 2011 بثلاث سنوات حبسا، والثانية أدين فيها بالمدة ذاتها و600 مليون سنتيم تعويضا لإدارة الجمارك، مجبرة في سنتين، بعدما فضح عملية سرقة سيارتي «ميرسيدس» من فاس، باعتباره شاهدها على الواقعة وليس متورطا فيها.

وأوضح السجين الذي قضى 4 سنوات من العقوبتين «كلها عذاب بين سجون فاس ومكناس وتطوان، في رسالته، أنه كان على المحكمة أن تعتبره شاهد في الملف الثاني طالما أنه لم يشارك في السرقة، بل أخبر عنها وعن المتورطين فيها الذين بنظره «بقوا خارج أسوار السجن»، متحدثا عن ترحيله المتكرر بأوامر قضائية لوجود شاهدا في ملفات أخرى رائجة.

وتساءل السجين في رسالته إلى مصطفى الرميد، عن سر إجبار قيمة التعويض في سنتين، رغم أن «شبكات للتهريب الدولي للمخدرات محكوم عليهم من قبل المحاكم بملايير السنتيمات، لكن الإجبار في سنة»، مؤكدا أنه يؤدي ثمن توبته وفضح أفراد شبكة مختصة في سرقة سيارات واستعمالها في تهريب المخدرات، أبطالها نافذون بالشمال وعدة مدن.

وأوضح في شكايته التي توصلت «الصباح» بنسخة منها، أنه صرح بأسماء سارقي ومشتري سيارتين بواسطة كمية من المخدرات واسم متسلمها بتطوان قريب رئيس جماعة، ما زال حرا طليقا، «لكني أدفع ثمن أفعاله نظرا إلى سلطته ونفوذه»، موردا حقائق صادمة عن أنشطة هذا الرجل وأقرباء له في مجال تهريب رمال البحر والمخدرات وسرقة السيارات.

حميد الأبيض (فاس)

الصباح
يومية مغربية شاملة

برلمانيون مغاربة يحتجون لدى السفير الأمريكي

وصف برلمانيون مغاربة، في رسالة إلى السفير الأمريكي بالرباط، المقترح الأمريكي القاضي بتوسيع مجال اختصاص بعثة مينورسو لتشمل مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالصحراء، أنه مس بالسيادة الوطنية للمغرب وتدخل في شؤونه الداخلية.

وأضاف البرلمانيون، الذين شاركوا في برنامج القيادة التشريعية لشراكة "دوفيل" لدعم الانتقال الديمقراطي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي نظم من طرف وزارة الخارجية الأمريكية خلال شتنبر 2012، أن المقترح الذي تقدمت به الإدارة الأمريكية لدى مجلس الأمن من شأنه أن يهدد بإدخال مسلسل المفاوضات الجارية إلى الطريق المسدود، ونسف المقترح المغربي للحكم الذاتي، وبالتالي إرجاع الملف إلى نقطة الصفر، مشددين على أن أصحابه لم يتشاوروا بشأنه مع المغرب، لأن هذا النزاع يعالج في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على حل المنازعات سلميا عبر التفاوض والتوافق.

وطالبت الرسالة الإدارة الأمريكية، بتكثيف جهودها من أجل البحث عن كل السبل للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفق حوله، بناء على المقترح المغربي "الجريء" بمنح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا يمثل شكلا حداثيا وديمقرطيا لتقرير المصير.

ونبه البرلمانيون إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات كان على الإدارة الأمريكية أخذها بعين الاعتبار، قبل تبنيها المقترح المسيء إلى المغرب، منها الوقوف على طبيعة العلاقة التاريخية والمتميزة التي تجمعها بالمغرب والتي توجت بمنحه صفة شريك من أجل الديمقراطية، تماشيا مع الجهود التي يبذلها للسير قدما في اتجاه بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، منها وضع دستور جديد ذي مضامين ديمقراطية متقدمة، وتنصيصه على الجهوية المتقدمة. ينضاف إلى ذلك التقدم الملموس الذي حققه المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، وهو ما اعترف به التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك عبر تطوير الآليات المعتمدة في هذا المجال، من خلال تفعيل دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمكاتب الجهوية التابعة له، والزيارات التي يقوم بها المقررون الخاصون بحقوق الإنسان والتعذيب لدى الأمم المتحدة، وكذا البرلمانيون وممثلو المنظمات الحقوقية الدولية إلى المغرب.

ووقفت الرسالة على الجهود التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل سياسي متوافق حوله للنزاع المفتعل بأقاليمه الجنوبية، وأيضا التنازلات التي قدمها المغرب من خلال اقتراحه الحكم الذاتي بأقاليمه الجنوبية، الذي يعتبره مجلس الأمن وقسم كبير من المنتظم الدولي، أرضية جادة وذات مصداقية لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده.

مصطفى لطفي

114051

العلم

المعالجة الحقوقية الشاملة البعيدة عن الحسابات

حقوقيون يطالبون بالتعجيل بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

22579/1

طالبت عدة هيئات حقوقية بالتعجيل لإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب المنصوص عليها ضمن مواد الجزء الرابع من البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.

وفي هذا الإطار قال محمد الزهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في تصريح لجريدة «العلم» إن صلب النقاش حاليا هو ما مدى استقلالية هذه الآلية عن الحكومة وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف الزهاري الذي حضر الاجتماع التشاوري حول هذه الآلية المنعقد أخيرا بمبادرة من العديد من المنظمات الحقوقية وذلك في إطار المجموعة الوطنية للترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري المشار إليه بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الرباط، أن هناك جهات لا يهمها أن تكون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب مستقلة أو تابعة.

وصرح محمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لجريدة «العلم» أن المغرب صادق على اتفاقية مناهضة التعذيب وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية الذي يفرض إنشاء هيئة وطنية مستقلة تقوم بالوقاية من التعذيب، تكون صلاحياتها هي زيارة مراكز الاعتقال سواء في الكوميساريات وفي مقرات الدرك والسجون ومستشفيات الأمراض العقلية.

وأضاف نشناش أن هذه الزيارات تكون دون سابق إنذار وفي أي وقت على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي، موضحا أن مهمة هذه الآلية رصد كل أشكال التعذيب والإهانة.

وقال إن هذه الآلية تعتبر تنفيذا للضوابط الدولية التي صادق عليها المغرب من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لكل مايحدث من مخالفات في هذا الشأن.

وأكد أن المجتمع المدني المغربي يطالب بالاسراع بانشاء هذه اللجنة وان تكون لها استقلالية مطلقة عن الجهاز التنفيذي للقيام بدورها على وجه أكمل.

وذكر أن ما حدث بخصوص الصحراء المغربية أخيرا يدفع المغرب إلى الاسراع في إنشاء هذه اللجنة.

وفي هذا الإطار دعت المجموعة الوطنية للترافع من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب بإطلاق مشاورات مفتوحة مع مختلف الأطراف المعنية وفي مقدمتها الحركة الحقوقية بخصوص انشاء آلية مناهضة التعذيب.

احتفاء خاص بالسينما السورية في افتتاح الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للشريط الوثائقي بأكادير

و.م.ع
24.04.2013

أكادير / 24 أبريل 2013/ ومع/ أفرد منظمو الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للشريط الوثائقي بأكادير (فيدادوك)، الذي تتواصل فعالياته إلى غاية 28 أبريل الجاري، احتفاء خاصا بالسينما السورية من خلال تكريم المخرج السوري عروة نيرابية في افتتاح هذه التظاهرة الفنية مساء أمس الثلاثاء.

وتساءل المخرج السوري، أحد مؤسسي المهرجان الدولي للشريط الوثائقي "دوكس بوكس" بسوريا، "لماذا تسير مجتمعاتنا عكس عقارب الساعة "نÂليخلص إلى أن "الجواب يكمن، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وغيرها، في غياب عمل ثقافي يحمل هم التنوير".

واعتبر السيد نيرابية، ضيف شرف هذه الدورة الخامسة، في كلمة مقتضبة قبيل عرض مقتطفات من شريطه "رعب الصباح، أناشيد الليل" (37 دقيقة 2012)، أن "كل استثمار في العمل الثقافي المتنور يعود بمردود اجتماعي كبير وكل تقصير فيه يؤدى عنه بالدم والنار".

والحال أن صورة ملصق الدورة الخامسة من مهرجان "فيدادوك" تحيل على مشاهد تذكر بأسطح مدينة دمشق، فيما ينشغل عدد من المخرجين السوريين مهنيين كانوا أم هواة بامتشاق كاميرا التصوير ليخاطروا بحياتهم من أجل تقديم شهادات على واقع أليم.

وتواصل حفل الافتتاح بعرض شريط "امرأة وكاميرا" للمخرجة المغربية كريمة زبير (59 دقيقة 2012) الذي تروي فيه قصة خديجة، امرأة مطلقة دأبت على كسب قوت يومها من تصوير حفلات الأعراس بالدار البيضاء سرعان ما وجدت نفسها أمام معضلة حقيقية وقرار صعب بعدما طالبتها أسرتها بالتخلي عن مورد رزقها الوحيد.

ويتنافس على ألقاب المهرجان عدد من الأشرطة الوثائقية من مختلف بلدان العالم والتي أنجزت مابين سنتي 2011 و2012 على أن لا تتجاوز مدتها 52 دقيقة، علما بأن هذه الدورة تتميز على غرار سابقاتها ببانوراما للأفلام المغربية والعربية والإفريقية التي أنجزت مابين سنتي 2011 و 2012 على اختلاف مدتها.

و ينفتح المهرجان أيضا على برامج موضوعاتية تستضيف الأشرطة التي تتناول مختلف الإشكاليات الاجتماعية (حقوق الطفل والمرأة) و البيئية (تدبير الموارد المائية والنفايات) و الاقتصادية (التجارة المنصفة والعولمة)، فضلا عن قضايا الموسيقى والرياضية، بصرف النظر عن مدة و تاريخ إخراج هذه الأفلام.

ويراهن المنظمون أيضا، بالإضافة إلى الخلايا الوثائقية واللقاءات المهنية والورشات المفتوحة لفائدة طلاب الجامعة، على تثبيت شاشات لعرض الأفلام كل يوم على الساعة السابعة مساءا بفضل السينما الرقمية المتنقلة بعدد من أحياء الجماعة الحضرية لأكادير (أنزا وتيكيوين والفضية وبنسرغاو والهدى والخيام)، مع تقديم عرض في الهواء الطلق بمدينة تيزنيت، للمرة الأولى، يوم الأحد 28 أبريل.

ومن مستجدات الدورة أيضا تنظيم ندوة، يوم السبت المقبل حول موضوع "السينما الوثائقية، رافعة للنهوض بثقافة حقوق الانسان" بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الانسان وبتعاون مع جمعية الثقافة والتربية بواسطة السمعي البصري، الهيئة المشرفة على تنظيم المهرجان.

ويعتبر المهرجان الدولي للشريط الوثائقي بأكادير، الذي أحدثته الراحلة نزهة الإدريسي في 2008 قبل أن توافيها المنية في حادثة سير مفجعة في دجنبر 2011، أول مهرجان مغربي يعنى خصيصا بالسينما الوثائقية، ليتحول على مدار دوراته الأربع السابقة إلى موعد حقيقي للمهنيين المغاربة والأجانب.

واستطاعت هذه التظاهرة الفنية أن تنسج علاقات شراكة قوية مع عدد من الملتقيات الدولية الراقية على المستويات العربية والإفريقية والأوروبية.

ويتنافس على جوائز هذا الملتقى 12 فيلما من مختلف الآفاق الجغرافية واللغوية والثقافية (المغرب الكبير والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا)، تحت إشراف لجنة تحكيم تضم أربعة أعضاء.

يذكر أن الجائزة الكبرى للنسخة الرابعة لهذا المهرجان عادت لشريط "الشاي أو الكهرباء" للمخرج البلجيكي جيروم لومير (إنتاج مشترك مع القناة الثانية المغربية)، وهو فيلم يرصد يوميات قرية "إيفري" في الأطلس الكبير على مدى ثلاث سنوات عاش المخرج بين أهاليها وتابع معهم فصول ملحمة كبرى في حياتهم، تتمثل في مخاض وصول أسلاك الربط الكهربائي إلى بلدة معزولة في أعلى قمم الجبل.

ج/ف ب/ ج ب/

مؤسسة دينية رسمية تفتي بإقامة الحد على من يغير دينه في المغرب

مصدر: ام اس ان ارابيا | أعمال
GMT 20:38 23/4/2013

أفتى المجلس العلمي الأعلى في المغرب بإقامة الحد على المسلم الذي يغير دينه، مفاجأة أثارت رفض الحقوقيين وأغلبية الإسلاميين، وأعادت النقاش حول موقع الفتوى الدينية في تدبير الشأن العام.حين أفتى فقيه مغربي في مدينة وجدة (شرق البلاد) بإهدار دم صحافي لدفاعه عن الحرية الجنسية، أثير دور المجلس العلمي الأعلى باعتباره المؤسسة الرسمية المخول لها قانونيا إصدار الفتاوى الدينية. وذلك على أساس تصحيح ما يوصف إعلاميا بـ'الفتاوى الشاذة'، و'حماية الأمن الروحي' للبلاد كما يقول الخطاب الرسمي في المغرب منذ وضع خطة إعادة هيكلة الحقل الديني ابتداءا من سنة 2002.بينما يلاحق الفقيه المصدر لفتوى إهدار الدم هذه قضائيا بتهمة التحريض على القتل، تفاجأ الرأي العام المغربي بصدور فتوى مماثلة عن المجلس العلمي الأعلى. إذ كشفت جريدة أخبار اليوم المغربية، قبل أيام، أن هذا المجلس يرى إقامة حد الردة على من يغير دينه من المغاربة، وأن المغربي مسلم بالضرورة لنسبته لأبوين مسلمين.مسلمون بالأصالةيتعلق الأمر بسؤال وجهته المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان (جهة حكومية) إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تطلب رأي الشرع في مسألة حرية العقيدة، وذلك في سياق إعداد المندوبية الوزارية لتقرير تعرضه لدى الأمم المتحدة حول إعمال المغرب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.حسب القانون المغربي يحتكر المجلس العلمي الأعلى صلاحية إصدار الفتاوى الدينية من خلال الهيئة العليا للإفتاء التابعة له، لذلك أحالت عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية السؤال حول حكم الشرع في حرية العقيدة.في جوابه يميز المجلس بين المسلمين و'غير المسلمين من أهل الكتاب والديانات السماوية الأخرى'. بالنسبة للفريق الثاني يرى المجلس أن 'الاسلام لم يأت بما يكره أحدا منهم على الخروج من دينه أو يجبره عليه بالقوة ولا بما يسيء إلى أماكن طقوسهم من الكنائس والبيع وغيرها (...) شريطة ألا يمسوا شيئا من مقدسات المسلمين، وأن لا يجاهروا بما هو محرم في شريعة الإسلام، ولا يحرضوا مسلما على الخروج من دينه، وألا يثيروا في المسلمين فتنة.' أما بالنسبة للمسلمين فيعرف المجلس أولا المسلم بكونه 'مسلما بالأصالة من حيث انتسابه إلى والدين مسلمين أو أب مسلم'، ثم يعتبر ذلك 'التزاما تعاقديا واجتماعيا مع الأمة'. بناء على هذا 'الالتزام' تخلص الفتوى إلى أن 'شرع الإسلام لا يسمح للمسلم بعد ذلك بالخروج عن دينه وتعاقده الاجتماعي، ولا يقبله منه بحال، ويعتبر خروجه منه ارتدادا عن الإسلام وكفرا به، تترتب عليه أحكام شرعية خاصة ويقتضي دعوته للرجوع إلى دينه والثبات عليه، وإلا حبط عمله الصالح، وخسر الدنيا والآخرة، ووجب إقامة الحد عليه.'رفض حقوقي خلاصة كانت صادمة للحقوقيين وجانب من المشهد الإعلامي المغربي. المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبر عن 'صدمته القوية بما صدر من المجلس العلمي الأعلى قبل أيام من تصريح سمي 'رأيا شرعيا'، يقول أن كل من ولد من أب مسلم فهو مسلم وسيبقى كذلك مدى حياته وإن غير عقيدته يطبق عليه حد القتل.'معتبرا في كلمة لرئيسة الجمعية، خلال افتتاح مؤتمرها الوطني العاشر يوم الجمعة 19 أبريل الجاري، أن 'هذا تحريض على العنف ودعوة صريحة للقتل بسبب الرأي والمعتقد وتمييز بسبب الدين، إننا نستنكر هذا الانتهاك السافر لأبسط الحريات الفردية والحقوق الأولية للإنسان التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب.'على غير العادة جاءت مواقف أغلب التيارات الإسلامية متفقة مع الرفض الحقوقي لهذه الفتوى. في تصريح لجريدة الأحداث المغربية قال عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان والقيادي في حزب العدالة والتنمية، إن هذه الفتوى 'تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان'. من جهته قال محمد اسليمي، منسق الهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان الإسلامية المعارضة، لموقع 'لكم' إن 'الإسلام دين رحمة وحرية اختيار'، مشيرا إلى أن 'القرآن الكريم والسنة النبوية فيهما أكثر من دليل على ذلك'.بالمقابل انفردت قيادات السلفيين بموقف مؤيد لفتوى المجلس العلمي الأعلى حول إقامة الردة على من يغير دينه. ويتعلق الأمر على الخصوص بالشيخين الفيزازي وعمر الحدوشي، اللذان سبقت إدانتهما في قضايا الإرهاب، قبل أن يفرج عنهما في السنتين الأخيرتين بمقتضى عفو ملكي. الفتوى والقانون لا يطبق المغرب حكم الإعدام على من يعلن تغيير دينه، لكن القانون الجنائي يعاقب على 'زعزعة عقيدة مسلم'، وقد طردت السلطات المغربية في 2010 جمعية أجنبية اتهمتها بممارسة التنصير في حق أطفال. ويطالب الحقوقيون، بمن فيهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ملاءمة القانون الجنائي مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية خاصة بعدما أقر الدستور الجديد سموها على التشريعات الوطنية.لكن هذه الحادثة أعادت السؤال حول قيمة القول الديني في تدبير الشأن العام في ظل وجود برلمان وحكومة منتخبين.في حواره مع موقع DW يعتبر بلال التليدي، رئيس تحرير جريدة 'التجديد' الناطقة باسم حركة التوحيد والإصلاح، أن 'الدستور جعل الشأن الديني من اختصاص الملك، والقانون يحدد صلاحيات المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك. هذا الإطار القانوني يبين أن نطاق الفتوى لا ينحصر فقط في المجال التعبدي، وإنما يتناول المستجدات العامة وفق إعمال الاجتهاد تبعا لمبدأ المصلحة المرسلة.'ويستدرك موضحا 'لكن الفتوى كما هو معروف في العلوم الشرعية ليست رأيا ملزما. فإذا كان موضوعها يهم الشأن العام تكون مجرد رأي فقهي يرفع إلى ولي الأمر وهو الذي له صلاحية القرار في العمل بها أم لا، بمقتضى الإمامة الشرعية التي يمارسها بصفته أميرا للمؤمنين. أما إذا كانت تخص مسألة فردية فلصاحب السؤال أن يأخذ بالفتوى أم لا كما له الخيار في أن يسأل مفتيا آخرا'.محمد الطوزي، الأكاديمي المغربي وأحد المشاركين في صياغة الدستور ضمن اللجنة الملكية الاستشارية، سبق له أن تحدث عن هذا الموضوع في لقاء نظمته جمعية 'ترانسبرانسي المغرب' في 29 غشت 2012.حينها كشف الطوزي أن 'السلطة الدينية من الصلاحيات الجديدة التي أضيفت للملك في هذا الدستور، نزولا عند طلب جميع الفاعلين من اليمين إلى اليسار طالبوا بجعل السلطة الدينية بين يدي الملك، باستثناء أصوات أفراد قليلين'. لكنه أوضح 'لا أرى كيف يمكن أن تتحول الفتوى التي يصدرها المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك، إلى قانون. لا يمكن للفتوى أن تصبح قانونا إلا إذا مرت عبر البرلمان، وهذا يضمن أن السلطة الدينية للملك لا يمكن أن تمس السلطة التشريعية.'

أفتى المجلس العلمي الأعلى في المغرب بإقامة الحد على المسلم الذي يغير دينه، مفاجأة أثارت رفض الحقوقيين وأغلبية الإسلاميين، وأعادت النقاش حول موقع الفتوى الدينية في تدبير الشأن العام. حين أفتى فقيه مغربي في مدينة وجدة (شرق البلاد) بإهدار دم صحافي لدفاعه عن الحرية الجنسية، أثير دور المجلس العلمي الأعلى باعتباره المؤسسة الرسمية المخول لها قانونيا إصدار الفتاوى الدينية. وذلك على أساس تصحيح ما يوصف إعلاميا بـ'الفتاوى الشاذة'، و'حماية الأمن الروحي' للبلاد كما يقول الخطاب الرسمي في المغرب منذ وضع خطة إعادة هيكلة الحقل الديني ابتداءا من سنة 2002. بينما يلاحق الفقيه المصدر لفتوى إهدار الدم هذه قضائيا بتهمة التحريض على القتل، تفاجأ الرأي العام المغربي بصدور فتوى مماثلة عن المجلس العلمي الأعلى. إذ كشفت جريدة أخبار اليوم المغربية، قبل أيام، أن هذا المجلس يرى إقامة حد الردة على من يغير دينه من المغاربة، وأن المغربي مسلم بالضرورة لنسبته لأبوين مسلمين. مسلمون بالأصالة يتعلق الأمر بسؤال وجهته المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان (جهة حكومية) إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تطلب رأي الشرع في مسألة حرية العقيدة، وذلك في سياق إعداد المندوبية الوزارية لتقرير تعرضه لدى الأمم المتحدة حول إعمال المغرب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. حسب القانون المغربي يحتكر المجلس العلمي الأعلى صلاحية إصدار الفتاوى الدينية من خلال الهيئة العليا للإفتاء التابعة له، لذلك أحالت عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية السؤال حول حكم الشرع في حرية العقيدة. في جوابه يميز المجلس بين المسلمين و'غير المسلمين من أهل الكتاب والديانات السماوية الأخرى'. بالنسبة للفريق الثاني يرى المجلس أن 'الاسلام لم يأت بما يكره أحدا منهم على الخروج من دينه أو يجبره عليه بالقوة ولا بما يسيء إلى أماكن طقوسهم من الكنائس والبيع وغيرها (...) شريطة ألا يمسوا شيئا من مقدسات المسلمين، وأن لا يجاهروا بما هو محرم في شريعة الإسلام، ولا يحرضوا مسلما على الخروج من دينه، وألا يثيروا في المسلمين فتنة.' أما بالنسبة للمسلمين فيعرف المجلس أولا المسلم بكونه 'مسلما بالأصالة من حيث انتسابه إلى والدين مسلمين أو أب مسلم'، ثم يعتبر ذلك 'التزاما تعاقديا واجتماعيا مع الأمة'. بناء على هذا 'الالتزام' تخلص الفتوى إلى أن 'شرع الإسلام لا يسمح للمسلم بعد ذلك بالخروج عن دينه وتعاقده الاجتماعي، ولا يقبله منه بحال، ويعتبر خروجه منه ارتدادا عن الإسلام وكفرا به، تترتب عليه أحكام شرعية خاصة ويقتضي دعوته للرجوع إلى دينه والثبات عليه، وإلا حبط عمله الصالح، وخسر الدنيا والآخرة، ووجب إقامة الحد عليه.' رفض حقوقي خلاصة كانت صادمة للحقوقيين وجانب من المشهد الإعلامي المغربي. المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبر عن 'صدمته القوية بما صدر من المجلس العلمي الأعلى قبل أيام من تصريح سمي 'رأيا شرعيا'، يقول أن كل من ولد من أب مسلم فهو مسلم وسيبقى كذلك مدى حياته وإن غير عقيدته يطبق عليه حد القتل.' معتبرا في كلمة لرئيسة الجمعية، خلال افتتاح مؤتمرها الوطني العاشر يوم الجمعة 19 أبريل الجاري، أن 'هذا تحريض على العنف ودعوة صريحة للقتل بسبب الرأي والمعتقد وتمييز بسبب الدين، إننا نستنكر هذا الانتهاك السافر لأبسط الحريات الفردية والحقوق الأولية للإنسان التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب.' على غير العادة جاءت مواقف أغلب التيارات الإسلامية متفقة مع الرفض الحقوقي لهذه الفتوى. في تصريح لجريدة الأحداث المغربية قال عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان والقيادي في حزب العدالة والتنمية، إن هذه الفتوى 'تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان'. من جهته قال محمد اسليمي، منسق الهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان الإسلامية المعارضة، لموقع 'لكم' إن 'الإسلام دين رحمة وحرية اختيار'، مشيرا إلى أن 'القرآن الكريم والسنة النبوية فيهما أكثر من دليل على ذلك'. بالمقابل انفردت قيادات السلفيين بموقف مؤيد لفتوى المجلس العلمي الأعلى حول إقامة الردة على من يغير دينه. ويتعلق الأمر على الخصوص بالشيخين الفيزازي وعمر الحدوشي، اللذان سبقت إدانتهما في قضايا الإرهاب، قبل أن يفرج عنهما في السنتين الأخيرتين بمقتضى عفو ملكي. الفتوى والقانون لا يطبق المغرب حكم الإعدام على من يعلن تغيير دينه، لكن القانون الجنائي يعاقب على 'زعزعة عقيدة مسلم'، وقد طردت السلطات المغربية في 2010 جمعية أجنبية اتهمتها بممارسة التنصير في حق أطفال. ويطالب الحقوقيون، بمن فيهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ملاءمة القانون الجنائي مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية خاصة بعدما أقر الدستور الجديد سموها على التشريعات الوطنية. لكن هذه الحادثة أعادت السؤال حول قيمة القول الديني في تدبير الشأن العام في ظل وجود برلمان وحكومة منتخبين. في حواره مع موقع DW يعتبر بلال التليدي، رئيس تحرير جريدة 'التجديد' الناطقة باسم حركة التوحيد والإصلاح، أن 'الدستور جعل الشأن الديني من اختصاص الملك، والقانون يحدد صلاحيات المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك. هذا الإطار القانوني يبين أن نطاق الفتوى لا ينحصر فقط في المجال التعبدي، وإنما يتناول المستجدات العامة وفق إعمال الاجتهاد تبعا لمبدأ المصلحة المرسلة.' ويستدرك موضحا 'لكن الفتوى كما هو معروف في العلوم الشرعية ليست رأيا ملزما. فإذا كان موضوعها يهم الشأن العام تكون مجرد رأي فقهي يرفع إلى ولي الأمر وهو الذي له صلاحية القرار في العمل بها أم لا، بمقتضى الإمامة الشرعية التي يمارسها بصفته أميرا للمؤمنين. أما إذا كانت تخص مسألة فردية فلصاحب السؤال أن يأخذ بالفتوى أم لا كما له الخيار في أن يسأل مفتيا آخرا'. محمد الطوزي، الأكاديمي المغربي وأحد المشاركين في صياغة الدستور ضمن اللجنة الملكية الاستشارية، سبق له أن تحدث عن هذا الموضوع في لقاء نظمته جمعية 'ترانسبرانسي المغرب' في 29 غشت 2012. حينها كشف الطوزي أن 'السلطة الدينية من الصلاحيات الجديدة التي أضيفت للملك في هذا الدستور، نزولا عند طلب جميع الفاعلين من اليمين إلى اليسار طالبوا بجعل السلطة الدينية بين يدي الملك، باستثناء أصوات أفراد قليلين'. لكنه أوضح 'لا أرى كيف يمكن أن تتحول الفتوى التي يصدرها المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك، إلى قانون. لا يمكن للفتوى أن تصبح قانونا إلا إذا مرت عبر البرلمان، وهذا يضمن أن السلطة الدينية للملك لا يمكن أن تمس السلطة التشريعية.'

انطولوجيا الموسيقى الحسانية: مشروع فني يوثق رافدا هاما للثقافة المغربية

تم بمركز الدراسات الصحراوية بالرباط تقديم أنطولوجيا الموسيقى الحسانية، التي تعد مشروعا فنيا هاما يوثق ذاكرة الإبداع الحساني بوصفه رافدا للثقافة المغربية.

ويقترح الإصدار، الذي يأتي في مجموعة من خمسة أقراص، شذرات من الأغاني القديمة والحديثة تمثل لوحة لمقامات وإيقاعات وموضوعات الغناء الحساني.

ويحتفي هذا المشروع الموسيقي التراثي بمعزوفات وقطع خمس فرق موسيقية حسانية تتغنى بالأشوار والأمداح، حاملة لهذا التقليد الموسيقي العريق: فرقة زغيلينا وفرقة سويلم (الداخلة) وفرقة خوسيفا وفرقة بعيا (العيون) وفرقة امنات عيشاتة – سلام يمدح (كلميم).

وتخلد هذه الأنطولوجيا، التي أعدها مركز الدراسات الصحراوية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية للمملكة ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط و كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد لخامس–أكدال، الرباط، هذا الموروث الثقافي غير المادي الذي يعد ثمرة مزيج ثقافي عتيق وعنصرا أساسيا للتراث الشفوي وذاكرة المجتمع البدوي ووسيلة خلاقة ومبدعة للتعبير يجب المحافظة عليه ونشره ونقله.

ويتعلق الأمر بأول أنطولوجيا من هذا الحجم تقدم جوهر التقليد الموسيقي للمغرب الصحراوي، أنطولوجيا تحتفي بالشعر والمقام الحساني والعزف على 'التيدنيت' و'أردين' و'النيفارة' و'الزوزاية' و'الطبل' و'الدرة' وإبداعات من تراث بيظاني غني نقلته وأغنته أجيال متتالية من الموسيقيين.

وصرح مدير المركز، الباحث رحال بوبريك، لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الانطولوجيا مشروع يحتفي بالموسيقى التقليدية الحسانية من خلال عطاءات فرق رائدة في هذا المجال، وذلك بهدف توثيق وصيانة هذا الموروث اللامادي الشفوي الذي يواجه خطر الاندثار، فضلا عن تمكين الفرق الممارسة من تسجيل أغاني تقليدية ونشرها على المستوى الوطني والدولي.

وأوضح بوبريك أن المشروع يحتفي بالقيمة الغنائية والجمالية لهذا الفن التقليدي وفي نفس الوقت يوثق وحفظ ذاكرة شفوية غنية تجسد ثقافة البادية الصحراوية.

ومع

المعتقلون السياسيون بالقصر الكبير يخوضون إعتصاما أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

القصر الكبير – الشمال بريس

يخوض أعضاء المنتدى المغربي من أجل الإنصاف والمصالحة (فرع القصر الكبير)، اليوم الثلاثاء، اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، احتجاجا على سياسة التسويف والمماطلة التي ينهجها المجلس في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

ويشارك في هذا الاعتصام المفتوح، عدد من المنظمات والإطارات الحقوقية والسياسية والنقابية والإعلامية المعنية بقضايا حقوق الإنسان وضحاياه السياسيين، وذلك لمساندة المحتجين في انتزاع كافة مطالبهم وحقوقهم المشروعة.

وأدان المنتدى، في بيان أصدره للرأي العام وتوصلت "الشمال بريس" بنسخة منه، الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المعتقلون السياسيون السابقون في السجون والمعتقلات المغربية، مؤكدا أنه لا تراجع إلا بعد تنفيذ جميع المطالب، والمتمثلة في الإسراع بإصدار توصيات تكميلية خاصة بالإدماج الاجتماعي للذين لم يحصلوا عليه، والتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية لكل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وكان فرع المنتدى بالقصر الكبير نظم سلسلة من الوقفات الاحتجاجية أمام باشوية المدينة وعمالة إقليم العرائش والمجلس الجهوي لحقوق الإنسان بطنجة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، للمطالبة باسترجاع حقوق المعتقلين السياسيين، الذين وجدوا أنفسهم عرضة للتهميش والإقصاء بعد أن قضوا مدتهم السجنية.

محللون يناقشون آليات مراقبة "المينورسو" للوضع الحقوقي بالصحراء

التفاصيل كتب بواسطة: هسبريس الزيارات: 2

كثر الحديث في الأيام القليلة الأخيرة عن موضوع توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء "المينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة، وهي المهام الجديدة التي رفضها المغرب

بأغلب مكوناته وأطيافه السياسية، حيث اعتبرها مهاما تتعدى اختصاصات المينورسو، وتمس بسيادة البلاد على أراضيه الصحراوية.

جريدة هسبريس الإلكترونية اتصلت بمحللين للشأن السياسي المغربي من أجل توضيح معنى مراقبة بعثة "المينورسو" للوضع الحقوقي بالصحراء، وبأية آليات ووسائل يمكنها مراقبة حقوق الإنسان في المناطق الجنوبية، وهل تطرح المسودة الأمريكية التي اقترحت هذا الإجراء تدابير معينة في هذا الاتجاه.

المينورسو مكلفة بإطلاق النار

وقال الدكتور أحمد مفيد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فاس، إنه "من الناحية القانونية بعثة المينورسو مكلفة بوقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، ولم يكن في وقت من الأيام من اختصاصاتها الرقابة على مدى إعمال واحترام حقوق الإنسان في المناطق الصحراوية".

واستطرد مفيد بأن "الرقابة التي تمارس في هذا الصدد، تكون من قبل سلطات الدولة المغربية، ومؤسساتها المعنية بذلك، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه بجهات وأقاليم الصحراء".

وتابع المحلل بأن المغرب لم يكن يتدخل لمنع مراقبين، أو منظمات دولية، للإطلاع بشكل مباشر على الأوضاع بالصحراء بما فيها أوضاع حقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر يتم بشكل إرادي، أما أن يتم فرضه بطريقة قسرية فهذا الأمر مرفوض، وبشكل مساسا بسيادة الدولة" يؤكد مفيد.

ولفت المتحدث بأن "المغرب عرف تقدما نوعيا في مجال حقوق الإنسان في مختلف مناطقه، سواء على مستوى النص الدستوري خصوصا مع دستور 2011، وكذلك على مستوى الممارسة، مشيرا إلى أن هذا ما تقر به كل التقارير سواء منها الدولية أو الوطنية".

لاغالب ولا مغلوب

وشدد مفيد على أن الصواب والناجع في نزاع الصحراء، يُكمل مفيد، هو أن يتم التركيز بخصوص نزاع الصحراء على تعميق النقاش من أجل التوصل لحل سياسي "لا غالب فيه ولا مغلوب"، وليس إثارة قضايا جديدة يمكن أن تعمق المشكل وتجعله مستعصيا على الحل".

وذهب المحلل إلى أن المغرب يجب أن يستفيد من هذا الدرس، وذلك من خلال النهوض بحقوق الإنسان بمختلف تجلياتها عبر مختلف ربوع الوطن، باعتبار أن احترام حقوق الإنسان هو أساس التنمية والديمقراطية".

وأبرز مفيد بأن الرقابة من خلال آليات الأمم المتحدة المختصة بذلك تبقى هي الحل الذي يجب أن يدافع عنه المغرب ويتشبث به، خصوصا منها ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، أو التقارير المتعلقة بإعمال المغرب لمقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها.

وخلص المحلل إلى أن "الرقابة على احترام حقوق الإنسان بالصحراء، لا يجب إسنادها للمينورسو، وإنما يجب أن تكون عبر الآليات التعاهدية والاتفاقية التي انخرط فيها المغرب في إطار منظمة الأمم المتحدة" وفق تعبير مفيد.

آليات مراقبة الوضع الحقوقي

ومن جهته أفاد الدكتور عبد الرحيم المصلوحي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الرباط، بأن الذي سيحدد مضامين المهام الجديدة للبعثة الأممية إلى الصحراء "المينورسو" هو القرار الذي من المرتقب أن يصادق عليه مجلس الأمن الدولي، والذي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في استصداره.

واسترسل المصلوحي بأنه حسب الممارسة الدولية فإن توسيع صلاحيات المينورسو يمكن أن يشمل آليتين أساسيتين، الأولى مراقبة حقوق الإنسان من داخل الأقاليم الصحراوية من خلال التواصل مع الأطراف المعنية، سواء كانت مؤسسات حكومية او منظمات المجتمع المدني بالمغرب.

أما الوسيلة الثانية، وفق المصلوحي، فتتمثل في تقييم وضعية حقوق الإنسان في البلاد من خلال إصدار تقارير دورية بهذا الشأنُ وجه إلى المسؤولين الأمميين على رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والمبعوث الأممي الخاص للصحراء كريستوفر روس.

وزاد المحلل بأن الآلية الجديدة لمهام بعثة المينورسو التي تنتظر توافق الأطراف المعنية يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار مهام ووظائف بعض المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، من قبيل الهيئة الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المناطق الصحراوية.

الرباط: وقفة احتجاجية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير

الأربعاء, 24 أبريل 2013 00:18 محمد القاسمي

فرقت قوات الأمن وقفة احتجاجية كان يقوم بها المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط اليوم الثلاثاء 23 أبريل الجاري .

القوات الأمنية رفضت السماح للمحتجين بالمبيت الليلي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد خوضهم لوقفة احتجاجية طيلة اليوم ، و قامت باعتقالهم و ترحيلهم إلى محطة القامرة ، رغم أنه تم توجيه إشعار إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإخباره بهاته الوقفة .

و كان المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير قد أصدروا بيانا يشرحون فيه خلفيات هاته الخطوة الاحتجاجية التي جاءت بعد سلسلة من النضالات و الوقفات الاحتجاجية محليا ، إقليميا و جهويا دون أن يكون لها أي صدى يذكر .

بلكبير يكشف سرا: أمريكا وراء تسمية المجلس الوطني لحقوق الإنسان واليازمي "مافرصوش" !

نشرت بواسطة:فبراير 14 ساعة مضت في المغرباضف تعليق

كشف عبد الصمد بلكبير، كما تابعت "فبراير.كوم" الأستاذ وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي ما قال عنه أنه سر، حيث قال" الولايات المتحدة الامريكية هي التي أوحت للمغرب بتحويل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى المجلس الوطني لحقوق الانسان، بعد أن أضحى ملف حقوق الانسان يطرح بقوة على المغرب منذ سنة 2011 من خلال التقارير الدولية".

وأكد بلكبير الذي كان يتحدث خلال ندوة عقدت مساء اليوم بالرباط وخصصت لدراسة "مستجدات الموقف الأمريكي بشأن قضية الصحراء المغربية"، أنه اتصل بادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وتحدث معه عن الموضوع ليتضح له أنه لا علم له بذلك. وقال بلكبير في مداخلته " أن المغرب بلد ملغوم بألغام موقوتة باسم الانفتاح، والكذب والليبيرالية، ويقدم الدعم للولايات المتحدة، مضيفا أن خطأ قضية الصحراء انطلق منذ أن وقفنا الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في القضية الفلسطينية، اعتقادا منا بأنها ستحل لنا ملف الصحراء.

وأضاف بلكبير، أن مخيم "أكديم ازيك" هو من تدبير أمريكي – جزائري، وكان بمثابة المناورة الأولى، لأن الجزائر حسب قوله " فهمت أن قضية الصحراء لها منفذ واحد وهو: منفذ حقوق الانسان فأنشئت المخيم ووقع ماوقع، لتستغل وسائل الاعلام الاسبانية ذلك كورقة للضغط على المغرب في هذ ا المجال.

واستشهد بلكبير بحكاية قال أنها وقعت بين وزيرة الخارجية الأمريكية والحسن الثاني، للدلالة على أن الولايات المتحدة تستمر في ابتزاز المغرب، ولامصلحة لها في حل مشكل الصحراء، اذ قال ": الملك الحسن الثاني سبق له وأن استفسر يوما وزيرة الخارجية الأمريكية ، بخصوص صفقة من 120 دبابة أمريكية الصنع ممنوع بيعها، كانت قد مررتها الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر عن طريق تركيا ، فأجابته الوزيرة الأمريكية :" صاحب الجلالة نحن لايمكننا أن نوازي بين بلد عنده 120 طالب في الولايات المتحدة ببلد له أكثر من 200 طالب

المصدر : فبراير

Maroc-Grande-Bretagne 15015/4

M. El Khalfi expose au Parlement de Westminster les avancées démocratiques qui font l'exception marocaine

Le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, a exposé lundi soir, au siège du Parlement britannique à Londres, les avancées politiques et économiques réalisées par le Maroc sous la conduite de S.M. le Roi Mohammed VI, soulignant que ces avancées font du Royaume une exception dans un environnement régional en proie à l'incertitude.

M. El Khalfi, qui animait une table ronde en présence de personnalités de marque, dont plusieurs députés et lords, des chercheurs et des hommes des médias, a souligné d'emblée que de l'avis des partenaires et des acteurs internationaux, le Maroc a mené avec succès son processus démocratique, initié sous l'impulsion de S.M. le Roi.

Le Royaume a entrepris les réformes nécessaires tout en préservant sa stabilité, a-t-il dit, insistant sur la centralité de la Monarchie en tant que garant de la pérennité de l'État. «Le leadership de S.M. le Roi Mohammed VI a été la clef de réussite du processus démocratique dans notre pays», a dit le ministre.

Les réalisations du Maroc, intervenues sur fond d'instabilité dans les pays du voisinage, font du Royaume un modèle unique et réussi, a poursuivi M. El Khalfi lors de cette table ronde, marquée également par la présence de l'ambassadeur du Maroc au Royaume-Uni, Chrifa Lalla Joumala.

Le ministre a également mis l'accent sur la diversité qui a toujours distingué le champ politique, social, culturel et linguistique marocain. Il s'agit d'une caractéristique profondément ancrée dans le Royaume, a-t-il dit, soulignant les efforts consentis par le Maroc pour la promotion de la société civile, qui joue un rôle dynamique dans le Royaume par rapport aux pays voisins.

Revenant sur la réaction du Maroc aux évènements qui ont eu lieu dans la région arabe dans le contexte du printemps arabe, le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, a souligné l'importance du discours royal du 9 mars 2011.

Ce discours royal a été une véritable feuille de route, qui a tracé le chemin menant au succès du processus démocratique marocain, a-t-il indiqué.

Et d'ajouter que le processus de réformes marocain ne date pas d'hier. Il s'agit, a-t-il dit, d'une œuvre qui s'inscrit dans la continuité, rappelant l'expérience de l'alternance, la réforme du code de la famille et la mise en place de l'Instance Équité et Réconciliation (IER), qui a permis au Royaume de tourner la page des violations passées des droits de l'Homme et se tourner résolument vers un avenir plus démocratique et plus ouvert.

Cette commission a traité plus de 22 000 dossiers et alloué plus de 90 millions de dollars pour les réparations financières individuelles, montant qui s'ajoute aux 115 millions de dollars fixés par la commission d'arbitrage, a-t-il dit.

Sur le plan culturel, le ministre a mis en avant la reconnaissance de l'amazighité en tant que composante de l'identité marocaine. Le Maroc n'a pas omis le développement économique, social et humain en tant que composante essentielle de l'œuvre démocratique conçue et voulue par S.M. le Roi, a noté le ministre, mettant en relief l'importance de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) qui a permis de régler les disparités sociales.

Tous ces facteurs expliquent la réussite du processus démocratique marocain, a-t-il noté, faisant la lumière sur les différentes étapes franchies par le Maroc depuis le discours royal du 9 mars 2011, citant au passage la nouvelle Constitution plébiscitée par le peuple marocain lors du référendum populaire de juillet 2011 et la tenue d'élections législatives en novembre de la même année, lesquelles élections ont ouvert la voie à l'arrivée au pouvoir d'un nouveau gouvernement.

Ce gouvernement s'attelle à poursuivre les efforts du développement politique et économique du Royaume, notamment à travers la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle loi fondamentale, a dit M. El Khalfi, citant les différents chantiers ouverts dans ce sens, dont la réforme de la justice, le processus de régionalisation et de décentralisation et le développement économique et social dans toutes les provinces du Royaume. ■

MAP

حان الوقت لتغيير النظرة السلبية للمرضى النفسيين

قال عمر بطاس أخصائي نفساني وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان إن الوقت قد حان لتجاوز الصورة السلبية التي ينظر بها الى الأشخاص المصابين بأمراض عقلية ونفسية.
أشار الدكتور بطاس الى ان هذا الموقف يشكل انتهاكا لحقوق هؤلاء الأشخاص.

وأضاف بطاس خلال لقاء نظم مؤخرا بالحسيمة حول موضوع " وضعية الصحة النفسية في ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" إن المجتمع ووسائل الإعلام وحتى المهنيين في مجال الصحة النفسية لهم نظرة سلبية تجاه هذه الشريحة الاجتماعية ، مما يساهم في عزلتها وتدهور حالتها النفسية .

واعتبر أن علاج هذه الأمراض يتطلب مقاربة لا تكون طبية صرفة، لكنها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية، داعيا إلى القيام بعمليات للتوعية والتواصل تستهدف جميع الفاعلين داخل المجتمع من أجل تغيير التصرفات إزاء هذه الفئة.

من جانبه، أشار عضو نقابة المحامين بالدار البيضاء، مصطفى ناوي، الى أن هذا الموضوع "يسائل شعورنا بالمواطنة وحقوق الإنسان"، مضيفا أن دستور يوليوز 2011 جاء ليكرس هذه القيم وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين، مع ايلاء أهمية خاصة للفئات الأكثر احتياجا.

وشدد على أن من حق المصابين بأمراض عقلية ونفسية الولوج الى الخدمات الادارية والرعاية الصحية التي تقدمها الدولة، مذكرا بأن المغرب قد وقع سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى جعل المملكة تساير القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال.

كما دعا السيد ناوي السلطات والجهات المعنية للقيام بزيارات دورية ومنتظمة إلى المرافق الصحية المعنية للاستفسار عن ظروف السكن والعلاج والتكفل بهؤلاء الاشخاص الذين يحتاجون إلى تسهيلات خاصة وموارد بشرية مدربة لمرافقة هذه الفئة من المرضى.

ويندرج هذا اللقاء الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور، في إطار توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان الواردة في التقرير الموضوعاتي بشأن الصحة النفسية وحقوق الإنسان الذي نشر يوم 11 شتنبر الماضي.

شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن الإدارات المعنية (الصحة والعدل والسلطات المحلية) وثلة من الجامعيين والخبراء وفاعلين في المجتمع المدني.

Vers la réhabilitation de la musique hassanie

Le matin - il y a 1 jours

Le Centre des études sahariennes (CES) a présenté, jeudi dernier, une anthologie de la musique hassanie sous forme d'un coffret composé de cinq CD.

Réalisée en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume, l'Office chérifien des phosphates (OCP) et la Faculté des lettres et des sciences humaines de l'Université Mohammed V (Agdal), l'anthologie de la musique hassanie met en relief un legs culturel immatériel de grande valeur, fruit d'un mélange ancestral et une composante essentielle du patrimoine oral marocain.

«Le but de ce travail est de sauvegarder et perpétuer la tradition hassanie, avec sa musique, sa poésie, ses instruments et tout son patrimoine oral.

Donc, on a envoyé un groupe de musicologues sur le terrain, afin d'avoir un contact direct avec les gens et les artistes qui portent encore cet héritage ancestral. Depuis août dernier, ces professionnels ont parcouru tous les coins du Sahara à la recherche de tout ce qui a été perpétué dans la culture hassanie, avant même la sédentarisation de la population. C'est ainsi qu'ils ont procédé au choix des groupes représentatifs de ce patrimoine immatériel en voie de disparition», explique Rahal Boubrik, professeur de sociologie et directeur du Centre des études sahariennes. Un travail qui n'était pas des plus simples, puisqu'il fallait passer par tous les répertoires pour faire un choix de groupes,

de poésies, d'instruments traditionnels, faire plusieurs répétitions, puis réaliser des enregistrements dans les normes professionnelles. «Les musicologues se sont occupés du volet musical. Pour la poésie, nous avons fait appel à M. Moujahid, un connaisseur en la matière, pour le choix des morceaux les plus anciens, évoquant en général l'amour, la nostalgie, les chameaux… Toute une mémoire en relation avec l'environnement sahraoui». Cette mémoire de la société bédouine est un moyen d'expression créatif que le CES tient à préserver, transmettre et diffuser.

Cette première anthologie de la musique hassanie offre, ainsi, à écouter l'essentiel - de la tradition musicale du Maroc saharien où sont mis en relief la poésie, la mélodie hassanie et les instruments de musique typiques, notamment «Tidnit», «Nifara» et «zouzâya», «ardine», «Tbetl» et «guedra». Sans oublier les créations d'un patrimoine maure riche, transmis et chanté par des générations successives de musiciens.

Une sélection significative de chants anciens et modernes qui représentent la palette modale, rythmique et thématique du chant Hassani, et ce, à travers cinq groupes de musique hassanie chantant des «achwar» et des «amdah» (chants sacrés) qui prônent la sauvegarde et la valorisation de cette richesse civilisationnelle.

«Mais, il n'en reste pas moins que cette démarche ne peut donner ses fruits sans un programme efficace de promotion par le biais de festivals, d'émissions audiovisuelles et de rencontres culturelles et artistiques. C'est la seconde étape à laquelle nous passons pour promouvoir et perpétuer cette tradition ancestrale», conclut Rahal Boubrik.

Vocation du CES

Depuis son inauguration le 7 février 2013, le Centre des études sahariennes ambitionne de mener des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle (dans sa plus large acception) dans les provinces du Sud, puis d'encourager la recherche au service du développement, et ce, en partenariat avec des acteurs locaux et internationaux. Il vise, également, à créer un pôle d'excellence relatif aux études sahariennes, mettre en place une base de données et un centre de documentation audiovisuel relatif aux provinces du Sud. Le CES s'est, aussi, lancé dans la publication de livres sur la culture hassanie dans la région du grand Sahara, qui concerne les provinces sahariennes, la Mauritanie, le nord du Mali, le sud de l'Algérie et une partie du Niger et du Tchad.

Repères

Les 5 groupes
Zghailina (Dakhla)
Cherif Souilam (Dakhla)
Khosseifa (Laâyoune)
Baayia (Laâyoune)
Amnate Aichata-Salam yemdah (Guelmim)

Le Temps d'Algérie
Quotidien National d'Information

Il est temps d'agir contre la stigmatisation des personnes atteintes de maladies mentales dans notre société

mar, 2013-04-23 13:06 Par Admin **Tags:**Associations-Santé
Version imprimableSend by email

La stigmatisation des personnes atteintes de maladies mentales et psychiques demeure une réalité dans notre société et il est temps d'agir contre cette attitude qui porte atteinte aux droits de ces personnes, a affirmé à Al Hoceima, le psychiatre et membre du Conseil national des droits de l'Homme, Omar Bettas.

La société, les médias voire même les professionnels du secteur de la santé mentale portent un regard stigmatisant vis-à-vis de cette couche sociale, et contribuent ainsi à son isolement et à la détérioration de son état psychique, a souligné M. Bettas, lors d'une table ronde organisée ce week-end sous le thème « l'état des lieux de la santé mentale à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ».

Le traitement de ce genre de maladies nécessite une approche qui ne soit pas purement médicale, mais qui va outre en prenant en considération les aspects psychologiques, sociologiques et anthropologiques, a-t-il estimé, appelant à mener des actions de sensibilisation et de communication ciblant tous les acteurs de la société dans le but de changer nos comportements envers cette catégorie.

Pour sa part, le membre du barreau des avocats de Casablanca, Mustapha Naoui, a relevé que ce sujet interpelle notre sens de la citoyenneté et des droits de l'Homme, notant que la constitution de juillet 2011 vient ancrer ces valeurs et de promouvoir les principes d'équité et d'égalité entre les citoyens, en réservant un intérêt particulier aux couches les plus vulnérables.

Les malades mentaux et psychiques ont le droit à un accès équitable aux services administratifs et de soins de l'Etat, a relevé M. Naoui, soulignant que le Maroc a signé une série de conventions internationales visant à aligner notre pays sur les normes et standards internationaux.

En outre, M. Naoui a appellé les autorités et les parties concernées à effectuer des visites périodiques et régulières aux établissements de soins dédiés pour s'enquérir des conditions d'hébergement, de traitement et de prise en charge de ces personnes, qui nécessitent des moyens spéciaux et des ressources humaines formés pour accompagner cette catégorie de patients.

Initiée par la Commission régionale des droits de l'Homme Al Hoceima-Nador, cette rencontre s'inscrit dans le cadre des recommandations du CNDH comprises dans le rapport thématique sur la santé mentale et les droits de l'Homme publié le 11 septembre dernier.

Ont pris part à cette rencontre les représentants des départements concernés (Santé, Justice et autorités locales) ainsi qu'une pléiade d'universitaires, de spécialistes et d'acteurs associatifs